قرائن المعنى وفرادة الاستعمال القرآني في كتاب منَّة المنَّان في الدفاع عن القرآن

–الأطروحة الاحتمالية أنموذجاً–

أ.م.د. حيدر جبار دفتر

جامعة القادسية/كلية التربية

haedar.dafter@qu.edu.iq

تأريخ الطلب ١/ ٥/ ٢٠٢٢ تأريخ القبول: ١/ ٦/ ٢٠٢٢

ملخص البحث

تناول البحث مصطلحات شائعة في الاستعمال القرآني غير أنَّ توظيفها يختلف بلحاظ اختلاف المرجعيات لغوية كانت أم عقدية أم فكرية ، وأظهر جهد رجل كتب في الدفاع عن القرآن غير أن دفاعه يختلف عن غيره بلحاظ منهجه وطريقة معالجته بلغة قائمة على الاحتمال مقروناً بالقرائن وسياق الاستعمال ليتجنب القول بالرأي المذموم وليظهر إمكانات تأويلية ومعرفية مستلهمة من ظاهر النص وباطنه مفادها ونتاجها أن الأطروحة مسقطة للاستدلال كل ذلك بلحاظ تنوع الاستعمال القرآني وتذوق أهل اللغة فكثرة الأطروحات لا شك في أنها تبلورت عنده من تراكمات تفسيرية وقراءات لغوية ومعجمية تقرِّبه من واقع الاستعمال تارة وتبعده أخرى من أجل الوصول إلى المعنى ولا شيء غير المعنى.

Research Summary

The research dealt with common terms in the Qur’anic usage, but their use differs in terms of the different references, whether linguistic, doctrinal, or intellectual. And to show interpretative and epistemological possibilities inspired by the outward and

inwardness of the text, and its outcome is that the thesis is omitted for inference. Something is meaningless

المقدمة

بسم الله وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله وعلى آله آل الله...

أمَّا بعد:

فالحديث عن القرائن وفرادة الاستعمال القرآني يحتاج إلى جهد مركَّب يبْسطه الباحث فيما يريد أن يُسطّره من كلمات تتناول القرائن على سعتها وتشعبها وصلة ذلك بالمعنى والاستعمال ، فكيف بالاستعمال إذا كان يوسم بالفرادة والتخيّر ؟ يزاد على ذلك أنَّ هذا التمثل والجهد بشقيه منصب على كتاب مؤلِّفُه بذل قصارى جهده من أجل الدفاع عن هذا الاستعمال القرآني ليثبت إعجازه ظاهراً ومضمراً وحقيقة ومجازاً ، وصور ذلك مصاديقها احتمالية وغايتها الإحاطة والسعة والشمول والابتعاد عمَّا يسمى بالتفسير بالرأي.

ولا أريد ان أتحدث هنا عن القرائن وسياق الاستعمال القرآني فلها محلها من البحث ، ولكن بودي أن أقول : إنَّ الحاكمية في بيان المعنى وإزاحة ما غمض منه وأبهم للسياق والقرائن ، والتفرد قائم على الاحتمال والتعدد ، وعليه لابدَّ من أسلوب مشوق وقائم على العدول والتعددية والاختيار ليبقى ذهن السامع متفتحاً من أجل إيصال المعنى وإن تعددت محتملاته وتشعبت مصاديقه ، فبؤرة الدلالة تكتنز كلَّ هذه المؤهلات والتمثلات التي بات الفكر حائراً وتائهاً ومتشوقاً لرؤية المزيد من استعمالاتها.

كلُّ ذلك دفع الباحث إلى أن يتذوق النص القرآني بلحاظ قرائنه سواء أكانت تلك القرائن في سياق الآية الكريمة أي ما يسبق الكلمة او يلحقها أم داخل سياق النص القرآني كاملاً ، والنص كما

يعلم القارئ ضربان: نصٌّ بالوضع ونصٌّ بالقرينة ، لذا جاء التمهيد يتحدث عن القرائن وسياق الاستعمال بلحاظ أنَّهما توأمان لا يفترقان ، ولا يحين قطاف ذلك التمهيد إلا في المبحث الأول الذي عدَّ هذين الركنين أداة تفسيرية يتكئ عليها المفسرون في مقاربة النص الكريم ، فإن بدا للباحث والقارئ شأويهما بات يبحث لهما عن طروحات وتساؤلات الحاكم فيها وعليها مظاهر التعدد الدلالي وقيمة التفرد الاستعمالي، ثم المبحث الثاني بعنوان: الأطروحة الاحتمالية بين مظاهر التعدد الدلالي وتفرد الاستعمال القرآني ، ويبقى الباحث خائفاً متطلعاً إلى نتائج يرجو أن تكون بمستوى الأداء والمعالجة ، فأمَّا الزبد فيذهب جفاءً وأمَّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

وإن كان هناك من كلمة يجب أن تقال: فهذا مركب صعب وهذا جهد المقل بين أيديكم أرجو أن ينال استحسانكم ومن الله التوفيق.

وقد قيل على لسان الأصوليين إنَّ هذا اقتضاءً لا عِلِيَّة ولم أجد في مورد التزاحم بأزائه شيئاً معتداً به لذا أقول كما قال الشاعر:

وإذا استطال الشيء قام بنفسه ومديح ضوء الشمس يذهب باطلاً

التمهيد: القرائن وسياق الاستعمال (مدخل لغوي معرفي)

من دون شك أنَّ الحديث عن القرينة يُعدُّ نافلة وفضلة إن أراد الباحث أن يتحدث عنها بلحاظ المعنى اللغوي أو الاصطلاحي غير أنَّ الوقوف عندها وهي مقرونة بسياق الاستعمال يتطلب مهارة تربو على ما قيل فيها من أنَّها: تمثل أصلين صحيحين أحدهما يدلُّ على جمع شيء إلى شيء ، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة [١]فهذان الأصلان لا يمكن لهما أن يكونا فاعلين من دون معرفة الاستعمال : فقرينة الإنسان نفسه ، كونها مقترنة بالجسم[٢] وقرينة الرجل : امرأته ،

لمقارنتها إياه [٣] وفلان إذا جاذبته القرينة قهرها أي : إذا قُرنت به الشديدة أطلقها وغلبها أو إذا ضمَّ إليه أمر أطاقه[٤] وقيل: إنَّها تطلق على المقترن المساوي أو المقترن التابع ، ولا تطلق على المقترن المتبوع[٥] وفي سياق متصل بموضوع القرينة تحدث القدماء عن السياق وأثره في تحديد دلالة المشترك (مثلاً) تحديداً يكشف اللبس ويمنع الغموض ، فنبه المبرِّد على أهمية السياق وعلى ضرورة أن يذكر مستعمل المشترك اللفظي من القرائن ما يعيِّن المعنى المراد فقال:" كل من آثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع ما يقصد له دليلاً ؛ لأنَّ الكلام وضع للفائدة والبيان"[٦]

ولما كانت القرينة " فعيلة بمعنى فاعلة أو مفعولة ، أي مُقارِنة أو مقرونة"[٧] يرى أحد الباحثين أنَّ تعريف القرينة اصطلاحاً لم يظهر على نحو جلي في المراحل المبكرة من التأليف اللغوي والبلاغي ، إذ لم يوقف على تعريف للقرينة قبل منتصف القرن الثامن الهجري[٨] على الرغم من أنَّ القرائن أُحتيج إليها للدلالة على ما ليس بوضعي سواء أكانت في المفردات أم في المركبات.

ومصطلح القرينة على سعته، وتشعبه، وأقسامه، وأنواعه، المقالية، والمقامية، والحالية، فقد استعمله اللغويون والنحاة والبلاغيون والأصوليون كلٌّ على شاكلته وحسبهم أنَّهم تعاطوا جميعاً مع هذا المصطلح بلحاظ سياق الاستعمال غير مقرون بالوضع من أجل إظهار إمكانات اللغة من الناحية المجازية وما يتصل بذلك من القضايا اللغوية المتعددة .

وقرائن المعنى في بحثنا لا مندوحة لخروجها عن الدرس الأصولي وصلة ذلك بالدرس اللغوي والنحوي ، فالسيد محمد الصدر(رحمه الله) يُعدُّ مفخرة علمية لغوية وفقهية وأصولية وتفسيرية ، تحرى مسالك المعنى وشمر عن ساعد الجدِّ موظفاً كلّ الأبواب اللغوية في ذلك ويسعفه فيها

مدونة أصولية يعدُّ هو أحد رجالات فرسانها ، فجاء حديثه عن القرينة والاستعمال في جميع تراثه العلمي.

والقرينة اصطلاحاً ليست مفهوماً غامضاً يباين المفهوم اللغوي كثيراً ، بل يمكن للعارف في لغة العرب أن يتمثل معناها أو جزءاً منه ، بلحاظ النظر في السياق الذي وردت فيه ، فكأنَّ وضوح القرينة ودنوها من المعنى اللغوي قد أعفى من حدِّها ، قال ابن الأنباري(ت٣٢٨هـ) :" إنَّ كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه"[٩] والعرب " لم يعبؤوا بالالتباس ؛لأنَّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلامَ مما يتقدم قبله أو يتأخر، وبما تدل عليه الحال ؛ فإنَّ لها في إفادة المعنى تأثيراً كبيراً"[١٠] وهذه إشارة بينة وواضحة عن القرينة وسياق الاستعمال وإن لم يصرح بها بعض الأعلام وهو ما ذهب إليه الصدر فالقرينة عنده" موجودة ارتكازاً وإن لم تكن موجودة لفظاً ، وإنَّما استغني عن وجودها اللفظي أحياناً لوضوحها الارتكازي وإن لم يكن الاستعمال مجازاً"[١١] ففي كلِّ سياق تكتسب الكلمة معنى محدداً مؤقتاً يمثل القيمة الحضورية لها ويختلف من سياق إلى آخر[١٢] فالكلمة تتضمن بنفسها معنى معجمياً وعند استعمالها ضمن النصِّ تظهر قيمتها التعبيرية الأدق.

والقرينة تدل على: المراد الذي قد يكون ملتبساً لعدم ظهور ما يدل عليه في أصل الوضع، أو خروجاً عن الأصل في التركيب، أو معنى يراد ترجيحه على غيره، أو مجازاً يدلُّ عليه، أو غرضاً بلاغياً يقتضيه السياق والمقام ، فالقرائن وسياق الاستعمال لهما الهيمنة في بيان دلالة المفردات قال الفخر الرازي:" ذكر الكلمات وحده بمثابة نعيق الغراب في الخلو من الفائدة "[١٣] وهذا الكلام القائم على دور القرينة والسياق عند الأوائل نجده كذلك عند علماء اللغة

المحدثين من أصحاب نظرية السياق نحو أولمان وغيره[١٤]

ولا يفوتني أن أذكر إلى أنَّ بعض اللغويين والأصوليين قد أشاروا إلى أنواع أخر من القرائن التي وظفوها في مدوناتهم وجعلوا لها مصاديق قرآنية ونثرية أمثال القرينة العقلية والاجتماعية وقرينة عالم الحسِّ[١٥] ، فتارة يقصر العام على بعض ما يتناوله بحكم العقل وأخرى يناط الأمر بالعرف القولي" وهو نوع من التغيير الدلالي بسبب الاستعمال الشائع الذي يسير بالدلالة من الاتساع إلى التضييق غالباً"[١٦]، وغير ذلك من الدلالات ويرى بعضهم أنَّ اللفظ إذا استقل بإفادة معناه من غير احتياج إلى قرينة فهو حقيقة، وإنْ افتقر إلى قرينة فهو حقيقة أيضاً؛ نظراً إلى أنَّه مع القرينة لا يحتمل غير معناه [١٧]، وهذه مسألة خلافية بين اللغويين والبلاغيين والأصوليين في جعل القرينة شرطاً أو ركناً لصحة المجاز وعدمه، سنحاول الوقوف عندها واستجلاء ما غمض منها في المبحث الأول بإذن الله تعالى...

المبحث الأول: السياق والقرائن بوصفيهما أداة تفسيرية (المجاز والمشترك اللفظي أنموذجاً)

لزاماً على الباحث في هذا المقام أن يوظف السياق والقرائن توظيفاً تطبيقياً يمثل كل منهما أداة تفسيرية تفتح للقارئ آفاقاً علمية في حقول معرفية متعددة، بقدر المصاديق التي تنطبق عليها من ناحية وبقدر السعة العلمية للسيد محمد محمد صادق الصدر (رحمه الله) فهو لغوي وأصولي ومفسر من ناحية أخرى ، ولا يخفى على القارئ المتثبت ما للمجاز والمشترك من أهمية عند الأوائل والمحدثين ، فقد وقفوا عند هذين المرتكزين لما لهما من علاقة مباشرة بالقرائن وسياق الاستعمال ، يزاد على ذلك ما يترتب من دلالة في النصوص القرآنية مستوحاة من الدلالة المجازية للألفاظ بلحاظ القرينة وخارجها ،

هذا فضلاً عن القيمة التعبيرية للاشتراك بشقيه اللفظي والمعنوي.

لقد تحدث الأوائل عن المجاز وما يقابله من الحقيقة ، وقد أشبعوا هذه العنوانات بحثاً ودلالة ومبحثنا ينصب على قضيتين، الأولى : علاقة المجاز بالقرينة، والثانية: قضية الاشتراك في كتاب منَّة المنان في الدفاع عن القرآن ، والمجاز في أشهر حدوده هو الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعة له[١٨]، والفرق بينه وبين الحقيقة قائم على الوضع وكذلك القرينة المانعة من عدم إرادة المعنى الحقيقي ، وزاد العلوي: " إنَّ اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة ، هو المجاز بعينه" [١٩] وقد ذكر الأصوليون أنَّ للمجاز حاجة إلى أمرين : العلاقة والقرينة ؛ " فالعلاقة تُصحِّح التجوُّز والقرينة تُفْهِمُهُ"[٢٠]بمعنى أنَّ العلاقة هي المجوزة للاستعمال والقرينة هي الموجبة للحمل ؛ لأنَّ القرينة هي التي تمنع من إرادة المتكلم بلفظه المعنى الحقيقي له وتدل على المعنى المجازي ، ولهذا كان لابدَّ منها لفهم المجاز ، وهذا ما ذهب إليه الرازي فـ " شرط الحمل على المجاز حصول القرينة" [٢١]

والمجاز يمثل مظهراً من مظاهر التغير الدلالي للألفاظ ، فهو حدث لغوي يفسر لنا تطور اللغة بتطور دلالة ألفاظها على المعاني الجديدة ، وانتقال اللفظ من الوضع الأول إلى استعمال محدث فالفرد ربَّما " يعدل عن الحقائق إلى المجازات ؛ لأنَّ طرق القول ربَّما ضاق بعضها عليه فخالف إلى السعة "[٢٢]

ولم ينأ الصدر عن الأوائل في تعريفه للمجاز فهو عنده " استعمال اللفظ في غير ما وضع له، كأننا جردنا اللفظ من معناه الحقيقي ، واستعملت حروفه في المعنى المجازي"[٢٣] ويبدو أنَّ بعض الأصوليين يجعل القرينة شرطاً لصحة المجاز لا ركناً فيه، فهي عندهم خارجة عن مفهومه [٢٤]حتى لا تلتبس القرائن اللفظية

بالحالية والمعنوية ، وهي اعتبارات ذهنية مجردة لا وجود لها في الهيأة اللفظية .

ويرى الصدر أنَّ منشأ الدلالة المجازية متقوّم بأمور خمسة هي [٢٥]: ١- أن يكون للفظ المستعمل في المجاز وضع حقيقي ٢- أن يكون الاستعمال مستساغاً في عرف اللغة والأدب ٣- عدم إرادة المعنى الحقيقي للفظ المستعمل ٤- وجود القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي ٥- وجود قرينة معيِّنة للمعنى المجازي.

وفي النقطة الخامسة إشارة إلى أنَّ المجاز إن كان متعدداً فإنَّه يلزم وجود القرينة المبيِّنة لأحدها ، فإن دلَّت القرينة على إرادة فرد معيّن من المجازات عُمل بمقتضاها وحُمل اللفظ عليه ، وإن دلَّت على عدم إرادة فرد معيّن خرج عن كونه مراداً [٢٦]

وزاد الصدر على ذلك أنَّ صحة استعمال المعاني المجازية متوقف على الاستحسان مع وجود القرينة فقال:" ومن هنا يمكن القول بعدم حاجة المجاز إلى الوضع ، كما صدر عن بعضهم ، أقول: "لأنَّ صحته متوقفة على الاستحسان مع وجود القرينة ، فيكون الاقتران بين اللفظ والمعنى قرينياً لا جعلياً وضعياً، والوجدان شاهد بصحته عن ذلك ...وفي الحقيقة أنَّ المهم هو الاقتران الدلالي على المجاز في ذهن السامع ، وهذا يحصل باللفظ مع القرينة ، فلا حاجة إلى الوضع" [٢٧]

وقد تأثر الصدر فيما ذهب إليه من كون الاقتران بين اللفظ والمعنى قرينياً لا جعلياً وضعياً بنظرية أستاذه السيد محمد باقر الصدر(رحمه الله) وهي نظرية (القرن الأكيد) التي ذهب فيها السيد محمد باقر الصدر إلى أنَّ الوضع (قرن) مخصوص بين تصور اللفظ وتصور المعنى بنحو أكيد لكي يستتبع حالة إثارة أحدهما للآخر في الذهن [٢٨]

وقد نبه الأصوليون على أنَّ المجاز يشترط فيه العلاقة ، وهي لا بدَّ منها ،

أمَّا القرينة فهي شرط في فهم السامع المجاز لا في حقيقة المجاز ، وإن قيل إنَّ الغالب ظهور القرينة ؛ لأنَّ البيان الكافي لا بدَّ منه من جهة المتكلم ، وبهذا ينبغي أن تكون العلاقة ظاهرة غير خفية يسرع الفهم إليها عند إطلاق لفظ المجاز بخلاف القرينة.

وهذا ما دفع السيد الصدر إلى أن يضيف إلى القرينة والاستحسان مبدأً آخر هو العلاقة فقال:" إنَّنا ينبغي لدى الاستعمال المجازي أن نتذكر المعنى الحقيقي ، ونعقد مقارنة بينهما ، فلا بدَّ عندئذ من العلاقة ، إذ بدونها لا يعقد الذهن أية مقارنة بينهما ...وإنَّما لا بدَّ من هذه المقارنة للإحساس بجمال وطرافة الاستعمال المجازي، إذ من دونها يزول هذا الإحساس"[٢٩]

ولا بدَّ لنا من الوقوف على بعض النماذج القرآنية التطبيقية الخاصة بالمجاز والمشترك وعلاقتهما بالقرائن في كتاب منة المنان من أجل تحقيق الغاية من هذا البحث.

ومن لطائف التعبير القرآني وتعدد دلالاته توظيفه لبعض الألفاظ الدالة على معنيين متضادين أو متقابلين مثل لفظة (الظن) التي تدل على الشك واليقين[٣٠] وسبب هذا اللبس أنَّ شبهة الحقيقة تظل عالقة باللفظ المراد استعماله في غير ما وضع له ، فلا يزيلها إلا القرائن المقالية والحالية[٣١] ومع ذلك فإنَّ حمل اللفظ أي (الظن) على (اليقين) في الاستعمال القرآني فيه إدهاش دلالي ، إذ يصير دليل الشك دليلاً على اليقين[٣٢] وقد تمثل هذا الأمر واضحاً عند السيد الصدر في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ الانشقاق:١٤ ، فهو يرى أنَّ(الظن) هنا يراد به العلم تجوزاً لا الظن أو الاحتمال وذلك بقرينة (لن) ؛ لأنَّها تدل على نحو من التأكيد ، كما أنَّ انطباعها النفسي كذلك[٣٣] فظاهر كلام الصدر أنَّ الظن قد حُمل تجوزاً أو مجازاً على العلم بلحاظ

القرينة التي أشار إليها وهي(لن) الدالة على نحو التأكيد ، غير أنَّه عاد ليضعف ما ذهب إليه – وهذا ديدنه في عرض الدلالة ونقضها وتعدد احتمالاتها- وهو يعتمد فكرة الأطروحات التي سنقف عندها ، والتي " تقود إلى انفتاح النص على مضامين متعددة من جهة ، وانفتاحه على القارىء المتعدد من جهة أخرى وإدخاله في متن العملية التفسيرية"[٣٤] عاد ليقول :" إلا أنَّ هذا في نفسه قابل للخدشة من حيث أنَّ (لن) موضوعة لنفي المستقبل ، أي: إنَّ شيئاً ما في المستقبل لن يحدث ، لا أنَّه لنفي الماضي ...أي إنَّ هذه الجهة النفسية – وهي التأكيد في (لن)- معترف بها ، ولكنها ليست جهة لغوية أو وضعية أو عقلائية ، وإنَّما هي لنفي المستقبل بدون تأكيد ...فحينئذ لا دليل على أنَّ (لن) هنا يراد بها التأكيد ، بل هي لمطلق نفي المستقبل ، ومن هذه الناحية ...فـ(ظن) أيضاً لا يراد بها التأكيد أي العلم ، بل تحمل على الظن الاعتيادي"[٣٥] وهذا ما دفع بعضهم إلى القول :إنَّ الظن إما بمعنى العلم تجوزاً أو بمعناه الحقيقي ، وهذا يدخل في باب الاحتمال الراجح والاحتمال المجرد عن الرجحان[٣٦] فالمتكلم سلك ذلك السبيل من الاتساع من غير أن يُصحِب الكلام قرينة محققة تدل على غرضه ، وهذا ما دفع الصدر أن يستبهم الكلام على المخاطبين ، فظاهره أنَّه أخذ بهم في طريق لم يعتادوا السير فيه، ثم لم يجعل بين أيديهم ما يهدي إلى الغاية التي يؤمُّها بكلامه ، وحري بهذا النوع من المجاز أن يحمل على أنَّه لا يخلُّ بالقطع ويفترض به أن يساوي الحقيقة ، وربَّما تخفى قرينة المجاز على سامعه فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي على الرغم من إرادة المجاز ، أو قد يختلط عليه الأمر فيحمل الكلام على مجاز غير مراد. قال ابن جني:" اعلم أنَّ أكثر اللغة مع تأمَله مجاز لا حقيقة ...وإنَّما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة" [٣٧]

(وهذا ما دفع ابن سيده إلى القول:" الظن شك ويقين ، إلا أنَّه ليس بيقين عيان وإنَّما هو يقين تدبر"([٣٨] وفسر ذلك الراغب بأنَّ الظن اسم لما يحصل من أمارة ، ومتى قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت لم تتجاوز حدّ الوهم([٣٩] وهذا القول يدفع إلى أنَّ الظن هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض([٤٠]

والحق أنَّ كلام السيد الصدر في المعالجة لم يخرج عمَّا ذهب إليه اللغويون وأهل المعجمات ، بل زاد فيه ما لحظه من قرينة تدفع باتجاه القول بالقطع ومن ثم نقضها بالاحتمال المبطل للاستدلال، ففي مورد الآية الكريمة يستعمل الظن فيها بمعنى الاعتقاد المطلق ، مع كونه حقاً وصدقاً وإن لم يصل إلى درجة اليقين المستند إلى إدراك قاطع([٤١]

أقول أمَّا القرينة-أي لن- التي أشار إليها الصدر وضعفها في كلامه المتقدم فهي أيضاً محل اختلاف وإشكال لدى النحاة واللغويين في إمكان دلالتها على التوكيد أو التأبيد لذى ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ هناك ملحظ بياني آخر يشخص في الآية الكريمة " يتمثل بالتلازم والاقتران بين فعل (الظن) المحمول على اليقين وبين استعمال (أن) مما يقوي الدلالة اليقينية المستفادة منه" ([٤٢]

ويبدو أنَّ الذي يتتبع بدقة وروية ما سيق في كتاب منة المنان من تعدد للوجوه الدلالية واللغوية لا شك أنَّه سيقف على وفرة وفرادة ذهنية انتجت توظيفاً مميزاً لكل المحتملات اللغوية والعرفية وراعت كل فن من الفنون العلمية والأمثلة على ما نحن بصدد أي (المجاز) لا يمكن استقصاؤها [٤٣]

(ومنها قوله تعالى:﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ البروج:٥ ، إذ يرى الصدر أنَّ الجسم البشري لا يصلح أن يكون وقوداً للنار لكثرة رطوبته من دم ولحم ومورد الكلام في النار الموقودة داخل الأخدود وليس لها شأن في النار الأخروية فكيف يتم قوله تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ في إشارته إلى

حرق المؤمنين[٤٤] لذا يحمل عنده على نحو من التجوز أو المجاز لا الحقيقة هذا فضلاً عن أنَّ الإنسان لو رُمي في النار سقط في أسفلها ، فلا يقع فوق النار كالقدر ، فالناس وضعوا في النار وأُحرقوا فيها فصاروا محلاً للوقود بضرب من المجاز.

ويجيب الصدر عن هذه الاشكالية قائلاً:" إنَّنا نسلم بأنَّ أصالة الحقيقة هي الأصل ، ولكننا نقول: إنَّ استعمال المجاز مع القرينة مما لا إشكال فيه قطعاً ، فمن المحتمل أن تكون الآية قد أشارت إلى ذلك مجازاً مع القرينة ، كما في المقام فتدبر"[٤٥] فالمجاز بلا قرينة وإن كان استعمالاً صحيحاً وواقعاً خارجاً ؛ لكن لا شك في عدم كونه مطرداً وشائعاً ، بحيث يشكل اتجاهاً نوعياً في الاستعمالات [٤٦] وهذا ما ذهب إليه الصدر في مباحثه الأصولية ، فهو يرى مع إشتراط المجاز في صحة الاستعمال المجازي فهو:" ليس أضعف دلالة على المعنى المقصود ، بل مثله أو أقوى"[٤٧] فزوال الالتباس لا يتحقق إلا مع القرينة وخفاء القرينة الذي ينشأ من الجهل احتمال مرجوح ، فإذا اقترن اللفظ بالقرينة تصبح صلاحيته للدلالة على المجاز مثيرة بحيث يكون دالاً على المعنى المجازي يشكل فعلي، وتعد سمة القرينة هذه مهمة جداً ؛ " لأنَّها تجعل من أثر القرينة عنصراً تخاطبياً يمكن أن يؤدي الوظيفة التي لا يمكن للألفاظ الوضعية القيام بها"[٤٨]

والحق أنَّنا أشرنا إلى أمثلة المجاز المتعددة في هامش البحث ، فالوقوف عندها جميعاً يخرج البحث عن وظيفته العلمية والأكاديمية ، ونحن نعلم أنَّ القرائن فاعلة في المجاز وفي غيره من المباحث اللغوية كالاشتراك اللفظي الذي آلينا على أنفسنا أن نقف عنده وأن نظهر ما للقرينة من أثر يتعلق بالمعنى ويشكل ظاهرة تستحق الوقوف عندها.

ومن العلاقات الدلالية المثيرة للاهتمام لدى الباحثين هي ظاهرة الاشتراك في

اللغة وعلاقة ذلك بالوضع والقرينة والنقل، والكلام عن ظاهرة الاشتراك عند الأوائل قد شغل حيِّزاً كبيراً في محله من البحوث والدراسات وقد أشار إلى هذه الظاهرة سيبويه[٤٩] وغيره من العلماء[٥٠] وذهب الأصوليون إلى شيء من التفصيل في ذلك أي في علاقة اللفظ بالوضع وما يسمى عندهم بالمنقول أو علاقة اللفظ بالحقيقة والمجاز أو كثرة الاستعمال أو غير ذلك.

ويبدو أنَّ تعريف الأصوليين للمشترك أكثر دقة ، وربَّما يعود ذلك لمعالجاتهم للمسائل اللغوية المتعلقة باستنباط الحكم الشرعي [٥١]

ولا يخفى ما للسياق والقرائن من أثر في بيان دلالة المشترك اللفظي عند القدماء والمحدثين سواء أكان هذا الاشتراك لفظي أم معنوي ، وهناك ملحظ بياني مهم يباين به المشترك اللفظي المجاز في موضوعة القرينة" فاللفظ في المشترك دال بنفسه على معناه ، وإنما حاجته إلى القرينة لتعيين الدلالة ، أما المجاز فإنَّ حاجته إلى القرينة لنفس الدلالة ؛ لأنَّ الدال على المعنى المجازي مجموع اللفظ والقرينة...بخلاف اللفظ المشترك فقد لا تحف به القرينة المبينة"[٥٢] فالاشتراك ينشأ عند الوضع وهو لا قرائن معه، والمجاز ينشأ عند الاستعمال بل إنَّ الاشتراك يحتاج إلى أدنى قرينة معينة للمراد ، وهذا لا يعني أنَّ يجرد المشترك عن القرينة فإنَّ الغالب عدم ذلك ولكن إذا ما قيس في المجاز فالبين بينهما كبير بلحاظ القرائن.

وقد أشار الباحثون بشكل جلي وبتتبع دقيق وبما لا يسمح بالاستزادة إلى رأي الصدر بدلالة الألفاظ على الاشتراك وموقفه من هذه الظاهرة اللغوية بلحاظ كونه أصولي ولغوي[٥٣]

ويبدو أنَّ دلالة اللفظ على الاشتراك عند الصدر قائمة على وضعيين لغويين مستقلين، أي دلالة لفظ واحد على معنيين منفصلين بلحاظ هذين الوضعين ،

وهذا ما اتفق عليه جلُّ الأصوليين المحدثين من أساتذته[٥٤] على خلاف ما تبناه الاتجاه الآخر القائل بعدم وجود الاشتراك أصلاً ، وقد تزعم ذلك السيد الخوئي (رحمه الله) تبعاً لما ذهب إليه ابن درستويه[٥٥]

وقضية الاستعمال التي أشار إليها الصدر يظهرها السياق ، فالألفاظ لها دلالة بلحاظ سياقها سواء أكانت القرينة حاضرة مبتذلة أم موجودة في نفس اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ القلم :٢٠، وبلحاظ سياق ما تقدم من الآيات فالصريم هاهنا الليل ، فإنَّ أرادوا بالصريم الصبح قالوا : ضوء الصريم وما أشبه ذلك ، و" وقد أدى الاعتماد على السياق إلى أنَّ تعيش كثير من كلمات المشترك اللفظي جنباً إلى جنب عدّة قرون في اللغة الواحدة دون أن يسبب ذلك غموضاً"[٥٦]

فالأصل عدم تجرد اللفظ المشترك عن القرينة فإن تجرد عنها – وهو الأقل- فيكون مجملاً ويتوقف على المرجح ، وعلاقة الألفاظ بالاشتراك نامية وأصيلة فالألفاظ " متناهية والمعاني غير متناهية والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك"[٥٧] وهذا عين ما ذهب إليه أرسطو من قبل[٥٨]

والصدر يرى " أنَّ وضع لفظ واحد لماهيات متعددة غير قليل لغة وعرفاً"[٥٩] وقد وظف الصدر هذه الظاهرة في (منة المنان) بلحاظ ألفاظ القرآن الكريم التي وردت في السور القصار[٦٠]ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ النازعات:٣، فقد عرض لدلالة الاشتراك في الفعل(سبَّح) في أحد الوجوه التي ذكرها لدلالة الفعل فهو يرى " أنَّ سبَّح موضوع بوضع آخر لتسبيحه سبحانه وتعالى ، و(سَبَحَ) موضوع بوضع آخر لمجرد الدلالة على تنزيه الله تعالى أو لمجرد الدلالة على قوله: سبحان الله بدون

أي دلالة على الحركة والنشاط ، وبهذا المعنى يكون لازماً لا متعدياً"[٦١] وقد أفاد الصدر من الراغب الاصفهاني كثيراً في عرضه لدلالة هذه المادة اللغوية بلحاظ سياقها القرآني وما يحف بها من قرائن مقالية وحالية[٦٢] غير أنّ الصدر زاد على الراغب هذا الاحتمال في الدلالة –أي الدلالة على الاشتراك اللفظي– ويبدو أنَّ الذي دفع الصدر إلى عرض هذا الاحتمال هو دلالة الفعل(سبَّح) بلحاظ سياقه ، فالأصل فيه أن يكون في الماء وربَّما يستعار للخيل والنجوم في الفلك ، غير أنَّ السبح من الخيل " إنَّما يكون في غير مجاله الذي هو الماء"[٦٣] وزاد الصدر قائلاً :" إنَّ التسبيح مزيد ، إذ إنَّ سَبَحَ مجرد وسَبَّحَ مزيد ومقتضى القاعدة أنَّ الثلاثي يكون لازماً ، سَبَحَ زيد ، والمزيد يكون متعدياً ، بمعنى يجعل غيره يسبح ، وهذا لا نقاش فيه ، إلا أنَّ الإشكال في تطبيقه على الله سبحانه وتعالى" [٦٤]

ومن دلالة الفعل المزيد أي(سَبَّح) أي الذي يجعل غيره يسبح جاء قول الصدر بالاشتراك بالنسبة لدلالة الفعل على خلاف (سَبَحَ) الثلاثي الدالة على تنزيه الله تعالى ، فهو يرى أنَّ هناك وضعين لدلالتين مختلفتين لا بأس بحملهما على الاشتراك ، وممَّا يشهد على ذلك عند الصدر " أنَّه لو كان بالمعنى المتعدي ...لصحَّ فيه : سَبِّح وأسْبِح ، كما يقال: خَرِّج وأخْرِج ، في حين لا يصدق المهموز على تسبيح الله سبحانه ، فيتعين أن يكون بوضع جديد" [٦٥] وهذه قرينة سياقية أفاد منها الصدر في دلالة ما ذهب إليه من القول بالاشتراك في هذه الآية الكريمة ، فلم أجد من قال بهذا الرأي في كتب التفسير [٦٦]

وقد أشار ابن فارس إلى أنَّ السين والباء والحاء أصلان أحدهما جنس من العبادة ، والآخر جنس من السعي ، ومن الأول التسبيح وهو تنزيه الله ومن الأصل الآخر السَّبْح والسباحة أي العوم في الماء

ولم يزد على ذلك شيئاً [٦٧] وقد انتزع الصدر هذه الدلالة انتزاعاً وهو محمول عنده على أحد الوجوه الدلالية التي يمكن أن يتداولها القارئ والتي لها مصاديق تدلل على أحقيتها وصدقها وحملها على وجوه القرآن المتعددة .

ومن الأمثلة الاخرى على ظاهرة الاشتراك قوله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ العصر﴾العصر عند الصدر له معنيان أحدهما الزمان في الجملة وثانيهما العصر بمعنى إخراج الماء ، وزعم الصدر أنَّ المعنى الثاني لم يخطر في أذهان المفسرين أصلاً [٦٨] [٦٩] وزاد الصدر أنَّ المعنى الثاني — وهو إخراج الماء- هو معنى مجازي لا حقيقي من حيث أنَّ كل صعوبة بمنزلة العصر ، ومن هنا يقال ضغط عليه أي أحرجه[٧٠] ويرى:" أنَّ الضغط ليس معنى مجازياً للعصر ، بل هو حقيقي وضع له لغة بنحو الاشتراك اللفظي لا المعنوي"[٧١] ولا شك أنَّ استعماله أي المشترك بلا قرينة جائز عند الصدر وهو على خلاف المشهور [٧٢]

وأحسب أنَّ ما ذهب إليه الصدر ابتداءً من أنَّ العصر إخراج الماء ، وزعمه أنَّ ذلك لم يخطر في أذهان المفسرين فيه تمحل وعدم تثبت أو قل إنَّ كثرة ما يترتب على هذا المعنى من احتمالات وطروحات تتناسب مع المعنى الحقيقي ولا تنأى عن المعنى المجازي هو الذي جعل الصدر ينأى بحمله والبحث عن مصاديق له تنطبق على ما يمكن حمله من وجوه القرآن المتعددة.

ولا اعتقد أنَّ العصر بمعنى إخراج الماء لم يخطر في أذهان المفسرين ، فقد ذهب الطوسي إلى أنَّ أصل العصر هو عصر الثوب ونحوه، وهو فتله لإخراج مائه ، ومنه عصر الدهر ؛ لأنَّه الوقت الذي يمكن فتل الأمور فيه كفتل الثوب[٧٣] ولم يفت الراغب هذا المعنى أيضاً [٧٤] فالعصر وما يرافقه من قوة هو المعنى

الحسي بلا شك ومن ذلك تنبع المعاني الآخر[٧٤] وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ هذا الاشتراك الذي أشار إليه الصدر هو اشتراك معنوي[٧٥] والحق أنَّ الصدر قد صرح فيما تقدم أنَّ الضغط ليس معنى مجازياً للعصر، بل هو حقيقي وضع له بنحو الاشتراك اللفظي لا المعنوي.

المبحث الثاني: الأطروحة الاحتمالية بين مظاهر التعدد الدلالي وتفرد الاستعمال القرآني

تحدث الصدر عن منهجه وأسلوبه وطريقة معالجته للنصوص القرآنية في مقدمة كتابه منة المنان لما يحتمله هذا النصّ المعجز من طروحات وتأويلات تدفع الباحث أحياناً إلى القول بالرأي وربَّما بالاجتهاد في دلالة هذه النصوص ، ولست بصدد عرض خطى منهجه ، فقد تحدث الصدر في هذه المقدمة عن جلِّ المسائل المتعلقة بالعملية التفسيرية ونقدها ، سواء أكانت لغوية أم نحوية وكذلك ما أُثر من قراءات قرآنية أو أحاديث نبوية ناهيك عن حديثه عن أسباب النزول وغيرها، وحاول جاهداً معالجة ذلك بأسلوب ونسق علمي فيه كثير من اللمحات التجديدية على صعيد التفسير ونقده ، هذا فضلاً عن سعة اطلاعه ومزجه بين التراث والمعاصرة ، وقد تمثل ذلك عنده كثيراً وبانت مصاديقه من خلال (أسلوب الأطروحات) الذي عدَّه خصيصة وميزة تفرد بها دفاعه عن القرآن ، وهذا ينسجم عنده مع ما يتميز به الاستعمال القرآني من وجوه ظاهرة وباطنة كل ذلك دعا الصدر إلى القول: إنَّ فكرة الأطروحات تقود إلى انفتاح النص على مضامين متعددة من جهة وكذلك انفتاحه على القارئ وإدخاله في العملية التفسيرية.

والحق أنَّ مظاهر التعدد الدلالي وتغيّر الدلالة رقياً وانحطاطاً في ضوء الاستعمال اللغوي والقرآني يدفع باتجاه تعزيز الأطروحة والاحتمال من أجل

استنطاق دلالة النصوص للوقوف على ملامحها والاقتراب من سياقاتها التفسيرية ممَّا دفع الصدر إلى التوجه نحو الأطروحة فقد عرفها قائلاً:" فكرة محتملة تعرض – عادة– فيما يتعذر البت فيه من المطالب ، ويحاول صاحبها أن يجمع حولها أكبر مقدار ممكن من القرائن والدلائل على صحتها ، لكي يترجح بالتدريج على أنَّها الجواب الصحيح"[٧٦] فالأطروحة عند الصدر تصلح لهذا المعنى عندما يستطيع الفرد تكثير القرائن على صحتها وتجميع الدلائل على رجحانها وإلا لم تكن أطروحة بل احتمالاً[٧٧]

والصدر كان واعداً وراعياً لكلِّ ما طرح ووثق لدى المفسرين ، الذين حاولوا جاهدين أن يفيدوا من النص القرآني كلٌّ بحسب ذائقته وثقافته ، واستطيع القول: إنَّ ما عمل عليه الصدر يصلح أن يطلق عليه بالمنهج الجامع المانع لكثرة الأطروحات وتعددها في محاولة منه لإعطاء رؤية قرآنية ودلالية أحسب أنَّه تفرد بها من حيث السعة والشمول والدقة والتوسع، وهذا ما اطلق عليه أحد طلبته بمنهج اللاتفريط [٧٨]

ولست أدعي أنَّ الصدر مختلف في كلِّ ما ذهب إليه ، فقد حاول جلُّ من كتب قبله في علم التفسير والدفاع عن القرآن أن يبذل قصارى جهده موظفاً كلَّ فن من العلوم من أجل إظهار المعنى ، أمَّا الصدر فقد عمل برويَّة وذهن متقد وقد تلطف كثيراً فيما ذهب إليه ، ووظف كلَّ علوم الفلسفة والمنطق واللغة والعرفان في كل ما يمكن أن يُعدُّ أطروحة مقبولة ومرضية ويترتب عليها نتاج علمي يدفع بعجلة التفسير إلى التجديد ورتق الفتق.

وقد عرف الصدر (الأطروحة) تعريفاً ثانياً قائلاً:" بأنَّها الاحتمال المسقط للاستدلال المضاد ؛ من باب القاعدة القائلة: إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال"[٧٩] ولم يقارن الصدر بين التعريفين للأطروحة ، فهو يرى أنَّ ذلك

تطويل بلا طائل وأوكل الأمر في الفرق بينهما إلى فطنة القارئ[٨٠] أما الجامع المشترك بين التعريفين كما يرى فإن الاحتمال مهما كانت صفته يكون مسقطاً للاستدلال لا محالة ، وهذا لا يعني عنده أن تتحول الأطروحة إلى مجرد الاحتمال ، بل تبقى هي ذلك الاحتمال المحترم الذي يمكن أن تجمع حوله أقصى مقدار من الدلائل وبذلك يكون أشد إسقاطاً للاستدلال بطبيعة الحال[٨١]وقد أشار الصدر أيضاً إلى ما يسمى بالأطروحة الشاذة أو النادرة وجعلها أحد أنواع الأطروحات التي يمكن أن يفيد منها القارئ وربّما يقتنع بها أو يستند إليها والغاية عنده (رحمه الله) من هذه الأطروحات هي إمكان تجاوز الفكر التقليدي أو المتعارف في كثير من أبواب المعرفة وخاصة في مجال القواعد العربية كالنحو والصرف والبلاغة وغيرها [٨٢]

ولا شك أنَّ كثرة الأطروحات وتعددها نابع من دقة الاستعمال القرآني وكثرة احتمالاته وتفرده ، وهي سمة دالة على إعجازه ودقة لغته التي شخصها الأوائل وعمل عليها كلُّ من كتب في مباحث التفسير وعلومه. وهذا جهد تنموي في التفسير ونقده يعمل على ضرورات التعلم وتنمية الفكر في ضوء فكرة الأطروحات ، وربَّما بل على الأرجح أنَّ هذه العملية التفسيرية تدفع بصاحبها وبمن تلقى هذه الأطروحات إلى النقاء الدلالي وتنقية السائد المعرفي في مضمار تفسير النصّ.

ومن يتتبع كتاب منة المنان يجد أنَّ هذا الكتاب جلَّه أو كلَّه قائم على فكرة الأطروحات ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ القارعة:٩، فالمشهور كما يقول الصدر أنَّ أمه تعبير مجازي عن جهنم بوصفها كالمأوى يرجع إليها وكذلك الهاوية فهي إشارة إلى جهنم بوصفه يلقى فيها ، وقد أشكل الصدر على هذا التوجيه للآية القرآنية بلحاظ أنَّه يخالف قاعدة منطقية مفادها أنَّ القضية تكون

بمنزلة القضية بشرط المحمول[٨٣] أي أنَّ الإشكال مفاده أنّض المبتدأ والخبر واحد فلا فرق من حيث الظاهر بين (أمّه) و(هاوية) وهذا لغو عرفاً كما يرى [٨٤]

ويبدو أنَّ بعض المفسرين قد حاول أن يفرق من حيث الظاهر بين (أمه) و(هاوية) قال الشيخ الطوسي:" فأمه هاوية ، أي مأواه هاوية يعني جهنم، وإنَّما سماها (أمه) ؛لأنَّه يأوي إليها ...وسميت هاوية...لما قيل من أنَّ المعاصي يهوي إلى أم رأسه في النار"[٨٥] وقيل: للمأوى : أمّ على التشبيه ؛ لأنَّ الأم مأوى الولد ومفزعه [٨٦]

أمَّا الأطروحات المحتملة التي أشار إليها الصدر في قوله تعالى: ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَة ﴾فهي ثلاث أطروحات لـ(أمه) وهي: ١- الوالدة، وهي أقرب الاحتمالات إلى المعنى الحقيقي ٢- النفس الأمارة بالسوء ٣- جهنم وثلاث أطروحات أيضاً لـ(الهاوية) : ١- من الهوي أي الرغبة والشهرة ، وهذا المعنى ممَّا لم يتعرض له المفسرون كما يرى الصدر ٢- من الهوي وهو السقوط وهذا ما عليه مشهور المفسرين ٣- محل السقوط ويسمى بالهاوية ، ثم يزيد الصدر على ذلك بأنَّ الاحتمالات تسعة ناتجة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [٨٧]

واضح أنَّ الصدر يقدم جملة من الاحتمالات وربَّما يدعم ويعزز تلك الاحتمالات بقرائن سياقية ومقامية ومقالية وإن فعل ذلك أصبح الاحتمال أطروحة وإلا فهو مجرد احتمال يبقى في عالم الإمكان كما يقول الفلاسفة إلى أن يهيئ الله له أحداً ، فالقرآن كما يقال يفسره الزمان كما ورد عندنا في المأثور.

وأنت تعلم أنَّ هذا الأسلوب قمين بالعلماء وملازم لطروحاتهم فأحياناً لا يرى المفسر ضرورة للترجيح مع تعدد الاحتمال ، وقد يحاول المفسر أن يرفض بعض الوجوه المخالفة للقرائن العقلية أو السياقية[٨٨] فالصدر يرى أنَّ الله سبحانه

استعمل معنى قابلاً للانطباق على حصص كثيرة[٨٩]

أقول: إنَّ منهج الصدر في التعاطي مع النص الكريم قائم على التشعب والاستقصاء ولا أجانب الصواب إن قلت : إنَّ الوجوه التي يذكرها تمثل بلحاظ عام كلَّ الوجوه التي وقف عندها المفسرون ، بل وزاد على بعضها بما يلوح له من معان عرفية ومجازية محتملة فجهده محصلة ما ذكر عند القدماء والمحدثين ، وأستطيع أن أزيد أيضا أنَّه مجدد في علم التفسير لسعة أفقه وإثارته لبعض المسائل التي لم تطرأ على أذهان بعض المفسرين.

ولننظر إلى ما قاله العلامة الطباطبائي في الآية الكريمة قيل: إنَّ المراد ب(أمه) أمُّ رأسه والمعنى : فأمُّم رأسه هاوية أي ساقطة ؛ لأنَّهم يلقون في النار على أمِّ رؤوسهم[٩٠] ثم قال:" ويبعده بقاء الضمير في قوله (ماهيه) بلا مرجع ظاهر"[٩١]

ورأي العلامة الطباطبائي هذا مردود عند الصدر بلحاظين: الأول أنَّ أصل الوجه المذكور غير تام ؛ لأنَّه يحتاج إلى تقدير بأن يقال: فأمّ راسه، وهو خلاف الأصل وخلاف الظاهر. والثاني: أنَّنا حتى لو قلنا بأنَّ أمّه بمعنى أمّ رأسه ، فهو يصلح مع ذلك مرجعاً للضمير ، وإن فرضنا امتناع رجوعه إلى(أمه) فيرجع إلى الهاوية[٩٢]

وقد سبق الصدر إلى ذلك الزمخشري، فهو يرى أنَّ (هيه) ضمير الداهية التي دلَّ عليها قوله(فأمه هاوية) في التفسير الأول أو ضمير (هاوية) والهاء للسكت وإذا وصل القارئ حذفها[٩٣] وهذا هو أسلوب الأطروحات الذي كثيراً ما يتجاوز المسبقات الفكرية التي تتحكم بقراءة النص ، ويبقي هذا النظام على نسبية القراءة وبشريتها وكونها تحتمل الصواب والخطأ للحيلولة من تحويل النسبي إلى مطلق والمحترم إلى مقدس[٩٤] وهذا يجري مع الاحتمال حتى لو كان عارياً من

الشواهد والقرينة ، فإنَّه يكفي في أن يزلزل يقين المستشكل ضد القرآن الكريم وسيشكل الأقل المجزي في الدفاع عن القرآن ضد الشبهات[٩٥]

وفي مورد آخر في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ الطارق:٥ يذكر السيد الصدر خمس أطروحات في دلالات الآية الكريمة ، وما تحتمله من معان متعلقة بالفاء التفريعية وخلق الإنسان ودلالة(ممَّ) المركبة من (من + ما) وما تحمل عليه(من) من التبعيضية أو السببية أو الموصولة كلُّ ذلك متقسِّم عنده بين دلالة ظاهر الألفاظ في داخل السياق القرآني وخارجه، أي في حقول اللغة والمعارف الاخرى.

والأطروحات عند الصدر قائمة على مصاديق هذا التفريع في الآيات الكريمة، فالفاء عنده تفريعية وهذا لا خلاف فيه ، غير أنَّ الصدر يتساءل لماذا فرَّع الله سبحانه هذا التفريع ؟ في قوله: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ وفي الأطروحة الألى يناقش الصدر العلامة الطباطبائي ، فالطباطبائي يرى أنَّ هذا التفريع يبرهن على وجود الآخرة بقرينة قوله تعالى: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) الطارق:٤ ، أي: عليها حافظ في البرزخ وفي القيامة وفي الجنة وفي النار[٩٦] فالسيد الطباطبائي فهم من(حافظ) أي حافظ للنفس في يوم القيامة ومن هنا احتاج للبرهان على يوم القيامة [٩٧]

وينبغي لنا هنا أن نحاور العلامة الطباطبائي في صحة فهمه للآية المباركة ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾وهذا يحتاج إلى مقدمة عند الصدر ، فالتفريع مرتبط بما فهمه منها يزاد على ذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾الطارق:٨ ، التي جاءت متممة بسياق السورة نفسها يمكن أن نعدَّها بمنزلة القرينة المتصلة على أنَّه سبحانه حافظ في البرزخ وفي القيامة ، فكأنَّه انعقد للكلام سياق معنوي متكامل في الإشارة إلى يوم القيامة

فـ(رجعه) يشير إلى أنَّ المقصود منه يوم القيامة [٩٨]

وقال الطوسي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ معناه إنَّه تعالى على ردِّ الماء في الصلب قادر أو إنَّه على ردِّ الإنسان ماء كما كان قادر، والرجع الماء[٩٩] وتبعه في ذلك الزمخشري[١٠٠] وهذا ما دعا ابن الأنباري إلى القول : إنَّ في الهاء وجهين: أحدهما يعود على الماء أي على رجع الماء إلى موضعه من الصلب والثاني العود على الإنسان أي على بعثه لقادر[١٠١] ورجح العكبري رجوع الهاء إلى الإنسان ، فالمصدر مضاف إلى المفعول عنده ، أي الله قادر على بعثه ثم قال وقيل: الهاء في (رجعه) للماء أي قادر على ردِّ الماء في الإحليل أو في الصلب[١٠٢]

وكلُّ ذلك يمكن بوساطته نقض هذه القرينة المتصلة ، فلا ملازمة بينهما على رأي الصدر ، أي أنَّ قوله تعالى: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بيان لأمر وقوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) بيان لأمر آخر ، وهذه المسألة متوقفة على عودة الضمير عند المشهور من العلماء في قوله (رجعه) أي ضمير الغائب ، فهل يعود على ما قبله من الآيات : ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِن بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ أي على رجع الإنسان لقادر أم على لفظ آخر وعندئذ لا ربط للآية بيوم القيامة فتسقط القرينة[١٠٣]

وهذا سمو فكري وحراك علمي قوامه سعة الذهن وكثرة الاطلاع وعدم قبول المستساغ والعمل على الميل على ما تحتمله اللغة ، فضلاً عن لغة القرآن ، وهذا من مظاهر التعدد الدلالي ووفرة الاستعمال القرآني التي دعا إليها الصدر ، فالاحتمال يبطل الاستدلال كما يرى ، وكلُّ القراءات المعاصرة تدعو إلى ذلك ، فالمعنى لاحق لوجود النّص ، والقارئ هو الذي يكشف عنه ، فلا وجود لنصٍّ

قطعي وكلُّ النصوص احتمالية ، ويخرج من ذلك بعض آيات الأحكام ، فدلالتها عند الصدر قطعية وثابتة ولا يمكن حملها بلحاظ الاحتمال وإن كان وارداً.

ثم ذكر الصدر أطروحة ثانية في دلالة (حافظ) مفادها أنَّ الحافظ هو الرقيب ، وكذلك الأطروحة الثالثة تُعدُّ تتمة للثانية وقائمة بها وعليها في دلالة الرقابة على الأعمال أيضاً وإن كانت لها صلة بيوم القيامة على نحو الإجمال [١٠٤]

ولا يزال يتحدث عن دلالة التفريع وكثرة مصاديقه في الدنيا أو الآخرة وصلة ذلك بقوله تعالى (فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ...) فهو يرى أنَّ هذه النفس لها تأريخ في الماضي وتأريخ في المستقبل وقوله تعالى(فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِن بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ) متعلق بالماضي وقوله تعالى(إِنَّهُ على رَجْعِهِ لَقَادِرٌ...) إشارة إلى المستقبل.

وهذه الأطروحات المتقدمة متعلقة عند الصدر بالتفريع أما مدخوله أي مدخول التفريع فهو أمر بلام الأمر ، ولام الأمر إذا دخلت على المضارع جعلته كصيغة افعل في الدلالة على الوجوب .

وكما ذكرنا سابقاً فإنَّ الأطروحة عند الصدر تستند إلى ركنين رئيسين هما: الاحتمال والقرائن ، والاحتمال سابق للقرينة وهو بمثابة علة لها وهي معلولة له، والاحتمال هو الذي يستدعي القرينة أو يبحث عنها إذا شاء أن يكون أطروحة ، نعم القرينة علَّة في قبول الاحتمال ، لا علة في وجوده" فدلالة الكلام احتمالية ما دام خالياً من القرائن ، أمَّا القرينة فهي التي ستنتقل به من عالم الاحتمال إلى عالم اليقين"[١٠٥]

ومن ثم يأتي دور القارئ قال الصدر:" بل يبقى الأمر قيد التفلسف في الأطروحات ...ويبقى اختيار الأطروحة الواقعية منها موكولاً ظاهراً إلى القارئ

اللبيب ، وواقعاً غلى المقاصد الواقعية للقرآن الكريم"[١٠٦]

وما دامت الأطروحة –كما ذكرنا– هي الاحتمال المدعوم بأدلة وقرائن ، وهذا الاحتمال قادر على اسقاط الاستدلال من وجهة نظر الصدر ، واللغة أداته الطيعة التي يناوب فيها حيث شاء أو يفتح فيها ثغرة أو كوَّة ويستغل فيها الإمكانات والطاقات الظاهرية والتأويلة فلا بدَّ أنَّ تكثر الأمثلة عنده بما لا يسع المقام إلى ذكرها وبعضها مثيرة ومخالفة لمشهور المفسرين وبعضها الآخر تقبله المصاديق المتعددة ، ومن أمثلته المثيرة لتطبيق الأطروحة أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ القدر:٤ وما المقصود بالروح فيها ، وكل ما قيل في معنى الروح في الآية الكريمة يصلح كأطروحة عند الصدر ، غير أنَّ هذه الأطروحات تتفاوت بين مقبوليتها وعدم ذلك بلحاظ السياق القرآني الخاص أو العام وبمعونة القرائن ، وما أفاده الصدر من آراء لدى المفسرين والمفكرين.

فالأطروحة الأولى : أنَّ المراد به جبرائيل (ع) وخص بالذكر لأهميته على الرغم من اندراجه ضمن مفهوم الملائكة فيكون من عطف الخاص على العام أو قل: عطف الجزئي على الكلي .

الأطروحة الثانية: هو أعظم من الملائكة.

الأطروحة الثالثة: هو خلق أعظم من الملائكة ، ولعله الأشهر بين جملة من المفسرين ، وفي اعتقادي أنَّهم إنَّما ذكروه باعتبار ظهور التباين بين طرفي العطف (الملائمة والروح) فلا يمكن أن يكون الروح مندرجاً في معنى الملائكة.

الأطروحة الرابعة: ما قاله في (الميزان) [١٠٧] والظاهر من الروح هو الروح الذي من الأمر قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾الإسراء: ٥٨

ثم علق الصدر على كلام العلامة الطباطبائي قائلاً:" إنَّه (قدس سره) لم يذكر ما معنى الروح في الآية بالتحديد ، وواضح من السياق أنَّ المراد منها الروح الإنساني ؛ فإنَّ الروح الواقعية التي عند الله للإنسان هي التي تنزل مع الملائكة في ليلة القدر ، وهي من عالم الأمر ، وهي أيضاً في حقيقتها خلق أعظم من الملائكة ، فحصل الوفاق بين عدد من الأطروحات"[١٠٨]

وظاهر كلام الصدر أنَّ (الروح) في الآية الكريمة على ظاهرها تعني الروح الإنساني ، ولم يكن في كلامه إشارة إلى (جبرائيل) أو غيره من الملائكة[١٠٩] ولا شك عنده أنَّ هذه الروح هي أعظم من الملائكة وهي أيضاً من عالم الأمر كما أشار العلامة الطباطبائي ، أما السياق الذي أفاد منه الصدر في بيان هذه الدلالة ووفاقها مع الأطروحات الأخر فهو سياق الآية نفسها ، أي تنزل الملائكة والروح وبلحاظ اقترانه بسياق سورة الإسراء وهو قوله: (قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى) وبهذا الجمع بين السياقين دون الذهاب يميناً وشمالاً انصرفت الدلالة عنده إلى الروح الواقعية للإنسان ولا شك أنَّها خلق أعظم من جبرائيل وعالم الأمر أعلى من عالم الخلق ومن سنخ آخر غير سنخه، فالروح مقرونة بالملائكة وملازمة لها في سياق الآية ومرادفة لها على رأي بعض المفسرين وجزء منها على رأي البعض الآخر غير أنَّ الصدر بقرينة سياق النص جزئياً وكلياً أفاد معنى جديداً مستنتجاً ممَّا قيل وهو أنَّ الروح في الآيتين الكريمتين أي في سورة الإسراء وسورة القدر وربَّما في سياق آيات أخر مفادها واحد هي من أمر الله ونفخته وكأنَّه قد اشترك في هذا الانزال والتنزيل في هذه الليلة المباركة أعظم ما خلق الله ، وفي ذلك محاولة وسياحة فكرية حاول الصدر فيها الاقتراب من المعنى الواقعي والابتعاد عمَّا أثر فيها من أقوال على الرغم من أنَّه قد أفاد منها كما أشرنا.

نتائج البحث

١-القرائن مصطلح له شأنه في كل الدراسات اللغوية عند القدماء والمحدثين، غير أنَّ توظيفه بلحاظ أثره يختلف من جهبذ إلى آخر مع مراعاة سياق الاستعمال.

٢-تعاطى الصدر(رحمه الله) مع السياق القرآني بكل ما أُوتي من معرفة وما امتلك من أدوات من أجل تقريب المعنى إلى الأذهان.

٣-لغة الصدر في كتاب منة المنان تحتمل كل الوجوه اللغوية والتأويلية بما أُعطي النص من إمكانات تجعل الباحث يحاور النص ويظهر مكنوناته.

٤-المجاز والمشترك اللفظي أحد القضايا اللغوية التي اتكأَ عليها الصدر في بيان الدلالة بلحاظ القرائن أصولية كانت أم لغوية أم عرفية .

٥-من موارد الخلاف عند المفسرين والذين كتبوا في الدفاع عن القرآن هي قضية الاحتمالات ، فالنصّ القرآني دلالته متعددة وتعدده منبع إعجازه.

٦-الأطروحة مصطلح تميَّز به كتاب منة المنان وإن كانت مرادفاته الإجرائية والتطبيقية متوافرة في كتب التفسير الأخر، غير أنَّه له خصيصة مختلفة عند الصدر ، فدلالته متعددة ومصاديقه كثيرة لا يمكن حصرها وعدَّها وفيها دلالة على سعة ذهن الكاتب ودقة تأمله.

٧-بعد تتبع ما كتبه الصدر تبين لي أنَّه على اطلاع كاف على جلِّ كتب المفسرين والمعربين واللغويين وقد أحسن في توظيفها أيَّما توظيف.

٨-حاول الصدر أن يكون مجدداً في كلِّ الموارد التي وقف عندها.

٩-يمكن أن يوصف كتاب منة المنان بأنَّه كتاب تفسير في كثير من

مواردة التي كان الصدر فيها مفسراً بامتياز.

١٠- ستطيع القول: إنَّ الصدر بلحاظ منهجه في منة المنان عمل على طرح كل المحتملات في الآيات الكريمة من أجل أن يفيد جميع القراء مع اختلاف ثقافاتهم ، هذا من جهة ومن أخرى ، حاول أن يخط له طريقاً جديداً في التنظير وفي المعالجة وبوادر ذلك واضحة في كلٍّ ما كتب بدءاً من تناول السور من الجزء الثلاثين وانتهاءً بتسمية سور القرآن وختاماً بكثرة الأطروحات.

١١- كان لثقافته الأصولية والفقهية منحى واضح في طروحاته وكذلك توظيفه لقواعده المنطقية ممَّا جعل عبارته مسبوكة وصياغته لجمله قوية.

١٢- قلَّة مصادره التي يصرح بها في متن بحثه لا تدل على قلَّة اطلاعه ، بل تنبؤ عن قناعته بها أو قل لشهرتها ووثاقتها سواء أكانت معجمات قرآنية أم كتب تفسير أم غيرها.

١٣- أشار الصدر إلى بعض الآراء التفسيرية واللغوية وحسبها أنَّها لم ترد على لسان أحد قبله ، والحق أنَّها كانت أحد وجوه التفسير عند أهل العلم ، وقد ذُكرت في مظانها ولعل ذلك يحمل على توارد الخواطر .

هوامش البحث

[١]) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: ٧٦/٥.

[٢]) ينظر: جمهرة اللغة: ابن دريد: ٢/ ٧٩٤، ومجمل اللغة: ابن فارس: ٢/ ٧٥، ولسان العرب: ابن منظور: (قرن)، وتاج العروس: الزبيدي(قرن).

[٣]) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري: ٩/ ٩٣، والصحاح: الجوهري: (قرن)، وأساس البلاغة: الزمخشري: (قرن).

[٤]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : ابن فارس: ٢٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده: ٦/ ٢٢٤.

[٥]) ينظر: القرائن والنص: د. أيمن صالح: ٣٦.

[٦]) ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم: ٥٢.

[٧]) التعريفات: ٢٢٣، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٥٨.

[٨]) ينظر: القرائن في علم المعاني: د. القالش: ٣٤، إنَّ مصطلح القرينة لم يظهر في عصور لغوية متأخرة كما ترى باحثة معاصرة ،ينظر: القرينة في اللغة العربية: د. كوليزار كاكل عزيز:٢٠، بل ظهر مبكراً عند ابن جني والمرزوقي ، وليس مصطلحاً نحوياً في أصل ظهوره ، فالغالب أنَّه ولد بين أقلام الأصوليين ثم انتقل إلى النحاة وغيرهم، ينظر: القرائن في علم المعاني: القالش: ٦٦

[٩]) الأضداد في اللغة: ٢-٤

[١٠]) المنصف: ابن جني: ١/ ٢٥٥.

[١١]) منهج الأصول: محمد الصدر: ١/١٥.

[١٢]) ينظر: اللغة: فندريس: ٢٣١، ودلالة الألفاظ وتطورها: ٢٢، ومنهج البحث اللغوي: د. علي زوين: ٩٤

[١٣]) نهاية الايجاز في دراسة الإعجاز: ١٤٩.

[١٤]) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ٢٢.

[١٥]) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: د. موسى بن مصطفى العبيدان:١٩٨.

[١٦]) دراسة المعنى عند الأصوليين: طاهر سليمان حمودة: ٣٨.

[١٧]) ينظر: القرائن عند الأصوليين: ١/ ٤٤٣.

[١٨]) ينظر: كتاب الصناعتين: العسكري: ٢٧٠، والطراز: العلوي:٣٢، والمجاز وأثره في الدرس اللغوي: محمد بدري عبد الجليل:١١٤، وبحوث لغوية: د. أحمد مطلوب: ٧١.

[١٩]) الطراز: ٣٧.

[٢٠]) البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه: ٤/ ١١٦.

[٢١]) المحصول في أصول الفقه:١/٤٧١.

[٢٢]) تلخيص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي:٢٤٠.

[٢٣]) منهج الأصول: ١/٦.

[٢٤]) ينظر: العلاقات والقرائن في التعبير القرآني: ١٧٣.

[٢٥]) ينظر: منهج الأصول:١/١٦، والبحث الدلالي عند السيد محمد صادق الصدر: د. رحيم الشريفي: ٢٣٩، وأثر السياق في توجيه دلالة الألفاظ : عبد الكاظم الحسيني: ٢٣١-٢٣٢

[٢٦]) ينظر: الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع :د. كيان حازم: ٣٧٨.

[٢٧]) منهج الأصول: ١/١١.

[٢٨]) ينظر: دروس في علم الأصول: محمد باقر الصدر: ١/ ٧٨، والبحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر: د. حسين مزهر حمادي: ٣٣. وخلاصة كلامه أنَّ لهذا القرن كيفيتين: الأولى: عفوية تلقائية من انفعالات الإنسان وإحساساته كالتفوه بـ(آه) حينما يحس بالألم وبالتكرار تصبح بين اللفظ ومدلوله علاقة اقتران تستدعي تصور أحدهما للآخر والثانية: واعية مقصودة إذ يقوم الإنسان بنفسه وعن قصد منه فيقرن الاسم بالمسمى ويكرر هذا القرن مراراً حتى تحصل العلقة بينهما.

[٢٩]) منهج الأصول: ١٥/١.

[٣٠]) ينظر: لسان العرب: ٢٧٢/١٣(ظن)

[٣١]) ينظر: القرائن في علم المعاني: ١٨٩.

[٣٢]) ينظر: الدلالة النفسية للألفاظ في القرآن الكريم: د. محمد جعفر: ٢٤٥.

[٣٣]) ينظر: منة المنان في الدفاع عن القرآن: ١١٥/٤.

[٣٤]) سؤلات التفسير القرآني : د. محمد جعفر : ٨٩.

[٣٥]) منة المنان:١١٦/٤.

[٣٦]) ينظر: المنطق: الشيخ المظفر:١٧.

[٣٧]) الخصائص: ٤٤٧/٢.

[٣٨]) المخصص:٥٠/٣

[٣٩]) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن:٥٣٩.

[٤٠])ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي: ٤٩٢، والمعجم الاشتقاقي الموصل لألفاظ القرآن: ١٣٧٤/٣.

[٤١]) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن: الشيخ المصطفوي:٧/ ٢١٨.

[٤٢]) الدلالة النفسية للألفاظ في القرآن: ٢٤٥.

[٤٣])لمن أراد الاستزاده يراجع: ٤٢١/١، ٥٣٠/١، ٤٨/٢، ٢٢٩/٥، ٣٧٢/٥٨٨،١/٥، ٢/٢،٢٦٢/٢،١٣٩/٧٤.

[٤٤]) ينظر: منة المنان:٢٦٦/٣.

[٤٥]) نفسه:٢٦٦/٣

[٤٦]) ينظر: مباحث الدليل اللفظي: ١٧/١.

[٤٧]) منهج الأصول: ٢٠/١.

[٤٨]) علم التخاطب الإسلامي: د. محمد يونس: ٦٦.

[٤٩]) ينظر: الكتاب:٢٤/١

[٥٠]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس:٢٦٩، واتفاق المباني وافتراق المعاني: سليمان بن بنين النحوي:١٠٧.

[٥١]) ينظر: الذريعة :٤٠، ودراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح: ٣٠٢.

[٥٢]) القرائن عند الأصوليين:٤٨٢/١.

[٥٣]) ينظر: البحث الدلالي عند السيد الصدر:١٩٨، وأثر السياق في توجيه دلالة الألفاظ: ١٦٦، دلالة الاحتمال اللغوي في كتاب منة المنان في الدفاع عن القرآن: محمد سامي كاظم:٧٥.

[٥٤]) ينظر: كفاية الأصول: الخراساني:٥٣، ومحاضرات في أصول الفقه: المحقق العراقي والنائيني:١/٢١٧.

[٥٥]) ينظر: القواعد الأصولية : حسن الجواهري: ١/١١٥.

[٥٦]) علم الدلالة: مختار عمر:١٨٧.

[٥٧]) المحصول في أصول الفقه: الرازي: ١/ ٣٦٠.

[٥٨]) ينظر: منطق أرسطو:٣/٧٤٣.

[٥٩]) ينظر: ما وراء الفقه: ١/ق١/ ١١٦.

[٦٠]) اقتصرنا على بعض أمثلة الاشتراك اللفظي لكثرتها ، فالوقوف عندها جميعاً يخرج البحث عن مساحته العلمية ومنها: ١/١٤٢، ١/٢٣١، ٤/١٩٨، ٥/٤٦، ٥/٥٤.

[٦١]) منة المنان:٥/٢٦١.

[٦٢]) ينظر: منة المنان:٥/٢٥٧-٢٥٨، ومفردات ألفاظ القرآن: ٣٩٢.

[٦٣]) التفسير البياني: د. عائشة عبد الرحمن: ١/١٢٦.

[٦٤]) منة المنان: ٥/٢٦١.

[٦٥]) نفسه:٥/٢٦٢.

[٦٦]) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: الطوسي:١٠/٢٠٦، والكشاف: الزمخشري:٤،٦٧٩، ومجمع البيان: الطبرسي:١٠/١٨٤.

[٦٧]) ينظر: مقاييس اللغة:٤٨٠.

[٦٨]) ينظر: منة المنان: ١/٣١٢.

[٦٩]) ينظر: منة المنان:١/٣١٣.

[٧٠]) ينظر: منة المنان:١/٣١٤.

[٧١]) ينظر: نفسه:١/٣١٥.

[٧٢]) ينظر: التبيان: ١٠/٣٣٧،ومجمع البيان:١٠/٣٢٣.

[٧٣]) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن:٥٦٩.

[٧٤]) ينظر: مجمع البحرين: الطريحي: ٣/٤٠٦.

[٧٥]) ينظر: البحث الدلالي عن الصدر: ٢٠٤.

[٧٦]) منة المنان:١/٣٧.

[٧٧]) نفسه:١/٣٨.

[٧٨]) منة المنان:١/٣٩.

[٧٩]) منة المنان:١/٣٨.

[٨٠]) نفسه/ الصفحة نفسها.

[٨١]) نفسه/ ١/٣٩.

[٨٢]) نفسه/ ١/٤٠-٤١.

[٨٣]) ينظر: منطق المظفر: ١٠٣.

[٨٤]) ينظر: منة المنان: ١/٣٧٢.

[٨٥]) التبيان:١٠/٣٣٤.، ومجمع البيان:١٠/٣١٨.

[٨٦]) ينظر: الكشاف: ٤/٧٨٢.

[٨٧]) ينظر: منة المنان: ١/٣٧٣-٣٧٤.

[٨٨]) ينظر: منهج الأطروحة في تفسير منة المنان : عبد السلام زين العابدين:٢/١١.

[٨٩]) ينظر: منة المنان:١/٨٣.

[٩٠]) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٠/٣٤٩.

[٩١]) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٣٤٩/٢٠.

[٩٢]) ينظر: منة المنان:٣٧٥/١.

[٩٣]) ينظر: الكشاف:٧٨٣/٤.

[٩٤]) ينظر: منهج الأطروحة: عبد السلام:١٣/٢

[٩٥]) ينظر: قراءة النص القرآني عند السيد محمد الصدر: جاسم الخزاعي:٢٧.

[٩٦]) ينظر: الميزان:٢٥٩/٢٠.

[٩٧]) ينظر: منة المنان: ١٤٣/٣.

[٩٨]) ينظر: منة المنان: ١٤٤/٣.

[٩٩]) ينظر: التبيان في تفسير القرآن:٢٦٧/١٠.

[١٠٠]) ينظر: الكشاف:٧٢٣/٤.

[١٠١]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٤/٢.

[١٠٢]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٩/٢.

[١٠٣]) ينظر: منة المنان: ١٤٤/٣.

[١٠٤]) ينظر: منة المنان: ١٤٤/٣.

[١٠٥]) إمكانات التأويل وحدوده كتاب منة المنان اختياراً: ٢٢٢.

[١٠٦]) منة المنان: ١٠/١.

[١٠٧]) ينظر: الميزان:٣٣٢/٢٠.

[١٠٨]) منة المنان: ٥٣٠/١-٥٣١.

[١٠٩]) أشار جلُّ المفسرين إلى أنَّ معنى الروح في الآية الكريمة يعني(جبرائيل) دون أدنى تأمل ، ينظر على سبيل المثال لا الحصر: التبيان في تفسير القرآن: الطوسي: ٣٢٠/١٠، والكشاف: الزمخشري: ٧٧٢/٤.

مصادر البحث

اتفاق المباني وافتراق المعاني: سليمان بن بنين النحوي، تح: د. يحيى عبد الرؤوف جبر ،ط١،دار عمان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

١. أثر السياق في توجيه دلالة الألفاظ دراسة في كتاب منة المنان: عبد الكاظم الحسيني ، مركز الدراسات في مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، ط١، بيروت،

٢. الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين :د. كيان أحمد حازم، الكتاب الجديد، دار المدار الإسلامي،ط١، بيروت، ٢٠١٣م.

٣. أساس البلاغة، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر

(ت٥٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

٤. الأضداد في اللغة ، محمد حسين آل ياسين ،ط١، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٤م.

٥. إمكانات التأويل وحدوده كتاب منة المنان اختيار: علي حسن هذيلي، مطبعة الشروق، النجف الأشرف، ط١، ٢٠١٤م.

٦. البحث الدلالي عند السيد محمد محمد صادق الصدر: د. رحيم الشريفي، منشورات مؤسسة النخب الإسلامية، النجف، ط١، ٢٠٠٨م.

٧. البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر: د. حسين مزهر حمادي، مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية ، العراق، البصرة، ط١، ٢٠١٠م.

٨. بحوث لغوية: د. أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٧٨م

٩. البيان في غريب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.

١٠. ٦٨.تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تح: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٤م.

١١. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تح: أحمد حبيب نصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. (د.ت)

١٢. التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، تح: أحمد شوقي وأحمد حبيب، المطبعة

العلمية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م

١٣. التحقيق في كلمات القرآن الكريم، تأليف المحقق المفسر العلامة المصطفوي، مركز آثار العلامة المصطفوي، القاهرة – لندن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.

١٤. التعريفات، الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٨٨م.

١٥. التفسير البياني للقرآن الكريم، د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م.

١٦. تلخيص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي ، المصحح: مكي السيد جاسم ، منشورات مكتبة الخلاني ، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٥٠م.

١٧. تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن احمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٨. التوقيف على مهمّات التعاريف، معجم لغوي مصطلحي، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠٠٢م.

١٩. جمهرة اللغة، ابن دريد(ت٣٢١ هـ)،تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،ط١، ١٩٨٧م.

٢٠. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٦٣م.

٢١. دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت، د. ط.

٢٢. دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر (ت١٤٠٠هـ)، قم المقدسة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٣. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٣، ١٩٧٢م.

٢٤. دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، د. موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريا، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٥. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة :د.كمال بشر، ط٣، نشر مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، المرتضى، السيد أبو القاسم علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ) تحقيق: د. أبي القاسم كرجي، طهران، ط١، ١٣٤٦هـ.

٢٧. سؤالات التفسير القرآني إشكالية المنهج والأهداف والنسق قراءات تنموية في النقد التفسيري، د. محمد جعفر العارضي، دار تموز، دمشق، ط١، ٢٠١٨م.

٢٨. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. ١٩٧٧م.

٢٩. الصحاح: الجوهري إسماعيل بن حماد ، صححه: إبراهيم شمس الدين، الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

٣٠. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم،

(ت٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. (د.ت)

٣١. العلاقات والقرائن في التعبير البياني، د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٢. علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، د. محمد محمد يونس ،دار المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٣. علم الدلالة، د. احمد مختار عمر، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٣م.

٣٤. قراءة النص القرآني عند السيد محمد الصدر: علي جاسم الخزاعي ، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر ، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٣٥. القرائن في علم المعاني، د. ضياء الدين عبد الغني القالش، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، ط١، ٢٠١٣م.

٣٦. القرائن والنص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص، أيمن صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، هرندن، فرجينيا، ط١، ٢٠١٠م.

٣٧. القرينة في اللغة العربية، د. كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٨. القواعد الأصولية : حسن الجواهري ، العارف للمطبوعات ، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٣٩. كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر،أبو هلال العسكري ، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، ط٢، د.ت.

٤٠. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تح: عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٢. كفاية الأصول، الخراساني، الشيخ محمد كاظم الأخوند (ت١٣٢٩هـ)،مؤسسة النشر الإسلامي،قم،ط١،

٤٣. لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦م.

٤٤. اللغة،جوزيف فندريس، تعريب:عبد الحميد الدواخلي،ومحمدالقصاص،مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠

٤٥. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، المبرد، محمد بن يزيد، تح: عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٥٠هـ

٤٦. ما وراء الفقه ، السيد محمد الصدر ، منشورات محبين ، إيران ،قم، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٧. مباحث الدليل اللفظي(تقريرات السيد محمد باقر الصدر) محمود الشاهرودي، ط٣، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي ، غيران، ١٩٩٦م.

٤٨. المجاز وأثره في الدرس اللغوي: محمد بدري عبد الجليل:١١٤، و

٤٩. مجمع البحرين: الطريحي الأسدي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥م.

٥٠. مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ)، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، قم، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥١. مجمل اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، دارسة وتحقيق :زهير عبد المحسن سلطان، ط٢ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٥٢. المحصول في أُصول الفقه، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر العلواني، جامعة الامام محمد الاسلامية، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٩٧٩م.

٥٣. المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت. (د.ت)

٥٤. المعجم الاشتقاقي الموصل لألفاظ القرآن: ١٣٧٤/٣.

٥٥. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٩م.

٥٦. مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، ط٤،مطبعة كيميا ،قم ،إيران، ١٤٢٥م.

٥٧. منّة المنان في الدفاع عن القرآن، السيد محمد محمد صادق الصدر، دار النجوى، بيروت لبنان. (د.ت)

٥٨. منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مطبعة دار الكتب، ١٩٤٩م.

٥٩. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر (ت١٣٨٣هـ)، سرور، قم المقدسة، ط١٠، د. ت.

٦٠. منهج الأصول: السيد الشهيد محمد الصدر، دار ومكتبة البصائر، بيروت ط١، ٢٠١٠م.
٦١. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د.علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
٦٢. الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٧٢م.